الشركة المصرية للاتصالات

(شركة مساهمة مصرية)

تقرير مجلس الإدارة عن مدي تطبيق قواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

وتقرير مراقب الحسابات عليها

KPMG حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

المحتويات:

١- تقرير تأكد مستقل على تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن مدي تطبيق قواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

٢- تقرير مجلس الإدارة عن مدي تطبيق قواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

KPMG
حَـــازم حسَـــن
محاسبون قانونيون ومستشارون

مبنى (١٠٥) شارع (٢) – القـرية الذكيـــــة
كيلو ٢٨ طريق مصر الإسكندرية الصحراوي
الجيـــزة – القـاهرة الكبـــرى
كـود بريـــــــدي: ١٢٥٧٧

تليفون : ٥٠٠٥ ٣٧ ٣٥ – ٥٠٠٠ ٣٧ ٣٥ (٢٠٢)
البريد الإلكترونـــــى : Egypt@kpmg.com.eg
فـــاكس : ٣٥٣٧ ٣٧ ٣٥ (٢٠٢)
صنـــــدوق بـريـــد رقـــم: (٥) القـــرية الذكيـــة

تقرير تأكد مناسب

على تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن مدي تطبيق قواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

إلى السادة أعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات (شركة مساهمة مصرية)

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المناسب بشأن إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة المرفق عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وذلك وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الإسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة الشركة المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

مسئولية الإدارة

مجلس إدارة الشركة هو المسئول عن إعداد وعرض تقريره عن مدي تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨. كما أن مجلس إدارة الشركة هو المسؤول عن التأكد من تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦، وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسئولية المراجع

تنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج بتأكد مناسب بشأن مدي التزام الشركة في إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة المشار إليه أعلاه بنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، في ضوء الإجراءات التي تم أداؤها. وقد قمنا بمهام التأكد المناسب وفقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية.
ومن أجل التوصل لهذا الاستنتاج تضمنت اجراءاتنا الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الأشخاص المسئولين عن إعداد وعرض تقرير مدي الالتزام بقواعد الحوكمة والاطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسباً.
ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار رقم (٣٠٠٠) فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدي فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية والمخالفات والأحكام. ومن ثم لم تمتد مسئوليتنا أو اجراءاتنا لأغراض هذا التقرير الي تقييم مدي فاعلية نظام الرقابة الداخلية والالتزام بنظام الحوكمة وفاعليته.

وقد أُعد هذا التقرير استيفاء لمتطلبات المادة (٤٠) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وليس لأي غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للإستخدام إلا للغرض الذي أُعد من أجله.

الاستنتاج

من رأينا أن تقرير مجلس الإدارة المرفق عن مدى تطبيق الشركة لقواعد الحوكمة المشار إليها أعلاه خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ يتضمن المعلومات وتم إعداده وعرضه في جميع جوانبه الهامة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة الشركة المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

سامي عبدالحفيظ أحمد
KPMG حازم حسن
سجل مراقبي الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٣٧٧)

القاهرة في ٢٦ مارس ٢٠٢٢

KPMG حـــازم حسَـــن
محاسبون قانونيون ومستشارون
٢٦

الشركة المصرية للاتصالات

شركة مساهمة مصرية

تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن مدي تطبيق قواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بيانات عن الشركة

اسم الشركة	الشركة المصرية للاتصالات
غرض الشركة	**غرض الشركة هو:** إنشاء وتملك وتشغيل وتطوير شبكات الاتصالات لنقل وتقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات داخل وخارج جمهورية مصر العربية وكافة الخدمات الأخرى الممكن تقديمها باستخدام الشبكات والتقنيات والتكنولوجيا السلكية واللاسلكية، ولها الحق في القيام بجميع الأعمال والاختصاصات المؤدية لتحقيق غرضها، وللشركة في سبيل تحقيق ذلك القيام بما يلي: ١. تملك وإنشاء وتشغيل وصيانة وتطوير شبكات الاتصالات والبنية الأساسية اللازمة لخدمات الاتصالات وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها. ٢. تقديم خدمات الاتصالات الصوتية والمرئية ونقل البيانات للمشتركين و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير والتعامل فيها. ٣. الاشتراك أو المساهمة في أنظمة الاتصالات العالمية مثل الكوابل البحرية والأقمار الصناعية والحصول على سعات أو دوائر فيها وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها. ٤. التعامل أو التعاقد أو الاشتراك مع الجهات أو الهيئات أو الشركات أو المنظمات أو أي كيانات تمارس نشاطًا شبيهًا أو مماثلا لنشاطات الشركة أو يتصل بها أو يعاونها على تحقيق أغراضها سواء داخل جمهورية مصر العربية أو في الخارج. ٥. إدارة وبيع وتأجير وشراء وحيازة واستئجار والتعامل على أية ممتلكات وحقوق أو منفعة أو حق في أية ممتلكات، بما في ذلك الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، التي قد تحوزها الشركة أو تمتلكها. ٦. بيع وشراء وتوزيع أجهزة الهاتف الثابت والمحمول والحاسب الآلي وملحقاتها ومستلزماتها وكمالياتها والأجهزة المكملة لها وقطع الغيار اللازمة لها والقيام بأعمال الصيانة المرتبطة بها. ٧. إقامة شبكات نقل الصوت والصورة والمعلومات المكتوبة وتقديم خدمات القيمة المضافة وخدمات المحتوي والتسويق والتوقيع الإلكتروني وتحويل الأموال عبر الإنترنت. ٨. الاستثمار العقاري لخدمة أغراضها وتنفيذ مشروعاتها. وللشركة في سبيل تحقيق أغراضها إنشاء أو المشاركة في إنشاء شركات جديدة أو شركات قائمة تعمل في مجال نشاطها أو مجالات مرتبطة أو مكملة لنشاطها. مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة.

المدة المحددة للشركة	٢٥ عام من تاريخ القيد بالسجل التجاري	تاريخ القيد بالبورصة	٢٩ /١٢/ ١٩٩٩
القانون الخاضع له الشركة	القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١	القيمة الاسمية للسهم	١٠ جنيه مصري للسهم
أخر رأس مال مرخص به	١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري	أخر رأس مال مصدر	١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري
أخر رأس مال مدفوع	١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	٣٩٣٠ لسنة ١٩٩٩
اسم مسئول الاتصال	سارة محمد ممدوح شبايك		
عنوان المركز الرئيسي	الكيلو ٢٨ – طريق مصر إسكندرية الصحراوي – القرية الذكية – B٧		
أرقام التليفونات	٠٢-٣١٣١٥٢١٩	أرقام الفاكس	٠٢-٣١٣١٦١١٥
الموقع الالكتروني	http://ir.te.eg		
البريد الالكتروني	investor.relations@te.eg		

الجمعية العامة للمساهمين

تقوم الشركة بالدعوة للجمعية العامة السنوية في المواعيد القانونية المحددة وفقاً لقانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعليمات الهيئة العامة للرقابة المالية وقواعد القيد واستمرار القيد والشطب للبورصة المصرية، وتقوم الشركة بنشر دعوة الجمعية العامة بجريدتين واسعتين الانتشار كما تقوم بوضع الدعوة على الموقع الإلكتروني الخاص بها وتفصح عنها للبورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية، كما تقوم الشركة بالإفصاح عن قرارا ت الجمعية العامة بعد انتهائها للجهات سالفة الذكر ووضعها على الموقع الإلكتروني للشركة.

هيكل الملكية

حملة ٥ % من أسهم الشركة فأكثر	المستفيد النهائي	عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية	النسبة %
الدولة	الدولة	١,٣٦٥,٦٥٧,٢٨٠	٨٠٪
الإجمالي	الدولة	١,٣٦٥,٦٥٧,٢٨٠	٨٠٪

مجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة

م	إسم العضو	صفة العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/مستقل)	عدد الأسهم المملوكة	تاريخ الالتحاق	جهة التمثيل
١	الدكتور /ماجد إبراهيم عثمان	غير تنفيذي رئيس مجلس الإدارة	١,٠٦٠	٢٠١٦/٣/٣٠	الدولة
٢	المهندس / عادل حامد إبراهيم جاد الله	تنفيذي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب	٥١٩	٢٠١٩/١/٣١	الدولة
٣	اللواء أح/ رامي محمد محمد على	غير تنفيذي		٢٠٢١/٧/١١	الدولة
٤	المهندس / محمد نصر الدين محمد على	غير تنفيذي		٢٠٢٠/٧/١٥	الدولة
٥	المهندس/ محمد حسن شمروخ جمعة	تنفيذي نائب أول الشئون المالية والإدارية		٢٠١٦/٣/٣٠	الدولة
٦	الدكتور/ حسين يسري محمد جمال الدين أمين	غير تنفيذي		٢٠١٦/٣/٣٠	الدولة
٧	المهندس / طارق محمد صلاح الدين طنطاوي	غير تنفيذي		٢٠٢١/٣/٢٨	الدولة
٨	المهندس / طارق محمد محيى الدين أبو علم	غير تنفيذي		٢٠٢١/٣/٢٨	الدولة
٩	الأستاذ/ إبراهيم توفيق حسن هيكل	نقابة	٣٦٤	٢٠١٨/٧/٥	نقابة
١٠	الأستاذ/ أحمد محمد جمال أحمد أبو علي	غير تنفيذي	٢٤٣	٢٠١٢/٨/١٢	مستقل
١١	الأستاذة / لبنى محمد هلال عبد القادر خليل	غير تنفيذي	١٠,٥٦٠	٢٠١٩/٣/٢٧	مستقل
١٢	الأستاذ / محمد سعيد محمد سلطان	غير تنفيذي		٢٠١٩/٣/٢٧	مستقل
١٣	الأستاذ / محمد كمال الدين بركات	غير تنفيذي		٢٠١٧/٣/٢٨	الدولة
				٢٠٢١/٣/٢٨	مستقل

السير الذاتية للسادة أعضاء مجلس إدارة عام ٢٠٢١

ماجد عثمان

"رئيس مجلس الإدارة"

تولى الدكتور عثمان منصب رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠١٦ ممثلا عن الحكومة.

الدكتور عثمان شغل منصب الرئيس التنفيذي للمركز المصري لبحوث الرأي العام "بصيرة" كما أنه أستاذ الإحصاء، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. وشغل منصب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في حكومة تسير الاعمال التي شكلت عام ٢٠١١، كما شغل منصب رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١١ ومديراً للمركز الديموغرافي بالقاهرة عام ٢٠٠٤.
الدكتور عثمان هو عضو المجلس القومي للمرأة ونائب رئيس اتحاد الإحصائيين العرب والرئيس المؤسس للشبكة العربية لمراكز استطلاعات الرأي العام ومنسق المبادرة المصرية للحق في المعلومات وعضو بالمجمع العلمي المصري وعضو مجلس أمناء كلية الشئون الدولية والسياسات العامة بالجامعة الأمريكية ورئيس مجلس أمناء مبادرة "نداء" لتنمية الصعيد ونائب رئيس مؤسسة تكاتف وعضو مجلس إدارة مؤسسة المصري اليوم.
قام بالإشراف على تنفيذ عدد كبير من استطلاعات الرأي والمسوح الميدانية منها المسح العالمي للقيم بمصر ومسح مدركات الفساد في مصر. كما قام بأول استطلاعات للرأي العام لتقييم أداء رئيس الجمهورية وأول استطلاعات للرأي لما بعد التصويت، واهتماماته البحثية تشمل التنمية المستدامة والحوكمة والدراسات السكانية ودور مراكز الفكر والدراسات المستقبلية. وشارك في إعداد رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ وكان مسئولا عن إعداد استراتيجية السكان واستراتيجية تمكين المرأة واستراتيجية الطفولة.
حصل دكتور عثمان على الماجستير والدكتوراه من جامعة Case Western Reserve بالولايات المتحدة الأمريكية.

المهندس / عادل حامد إبراهيم جاد الله

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

تولى المهندس/ عادل حامد مهام العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات في يناير ٢٠١٩ بعد تعيينه بمجلس إدارة الشركة ممثلاً عن الحكومة.

شغل المهندس حامد منصب نائب الرئيس التنفيذي لشئون الدولي والمشغلين في أغسطس ٢٠١٧، حيث تضمن نطاق عمله التسويق التجاري وتطوير استراتيجيات وتنفيذ أعمال الشركة المصرية للاتصالات في مجال وحدات أعمال خدمات الجملة للمشغلين المحليين والدوليين.
في عام ٢٠١٨ استطاع حامد عقد العديد من الاتفاقيات مع مشغلي الاتصالات المحليين والدوليين لتحقيق نمو في إيرادات الشركة وتأمينها على المدى الطويل، فضلا عن عقده اتفاقيات لتمكين وزيادة ربحية خدمات المحمول. كما لعب دوراً رئيسياً في تسوية النزاعات ودياً مع مشغلي الاتصالات المحليين في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨. كما تمكن من إتمام اتفاقية في غاية الأهمية في مجال الكوابل البحرية بدروه المتميز في صفقة الاستحواذ على شركة مينا كابل وإتمام اتفاقية مع شركة بهارتي مما أتاح استرداد كامل تكلفة الاستثمار في مينا كابل. حيث حققت تلك الاتفاقية عائد فوري بالجمع بين تقديم خدمات على كابل مينا البحري مع خدمات على باقي شبكة الكابلات البحرية الدولية للمصرية للاتصالات
ثم تولى منصب رئيس قطاع تشغيل وصيانة الدولي عام ٢٠١٣، وانتقل بعدها للعمل كرئيس لقطاع المشغلين في عام ٢٠١٤، ثم رئيساً لوحدة أعمال المشغلين في عام ٢٠١٥، ورئيساً لقطاعات شئون المشغلين في ابريل ٢٠١٧..
التحق المهندس حامد بالشركة المصرية للاتصالات عام ١٩٩٩ حيث عمل مهندساً لتشغيل وصيانة السنترالات والشبكات وتدرج في العديد من المناصب وصولا لمنصب مدير عام المتابعة والدعم الفني بنيابة الدولي المشغلين عام ٢٠٠٨ وفي أثناء قيامه بمهامه قام بالمشاركة بتطوير نموذج طويل الأجل للتعامل مع المشغلين المحليين لأول مرة لتقديم خدمات الاتصالات الدولية والتراسل والذي أمن إيرادات هذه الوحدات منذ عام ٢٠٠٩.
المهندس عادل حامد حاصل على بكالوريوس فى هندسة الاتصالات والالكترونيات من جامعة حلوان.

اللواء / رامي محمد على

عضو مجلس الإدارة

تولى اللواء رامي محمد علي منصب عضو بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات في يوليو ٢٠٢١ ممثلا عن الحكومة. يشغل اللواء علي منصب رئيس أركان سلاح الإشارة المصري في القوات المسلحة المصرية.

محمد شمروخ

"عضو مجلس الإدارة"

تولى المهندس شمروخ منصب عضو مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠١٦، ممثلا عن الحكومة.

المهندس شمروخ من الأعضاء ذوي الخبرة في الإدارة التنفيذية للمصرية للاتصالات ولدية من الخبرة ٢٠ عاما تقريبا في العديد من المجالات داخل الشركة كالتخطيط الفني والشئون الاستراتيجية للشركة وقد تولى منصب النائب الأول للرئيس التنفيذي للشئون المالية والإدارية عام ٢٠١٧.
وضع شمروخ الاستراتيجية المالية للشركة والتي تضمنت دعم الاستثمارات في شبكات الشركة لضمان نمو الإيرادات مع تعزيز ربحية الشركة، كما كان مسئولا عن المفاوضات مع مشغلي الاتصالات الأخرين لتسوية العديد من النزاعات طويلة الأمد.
إضافة إلى تحسين هيكل رأس مال الشركة من خلال الاقتراض لتمويل الاستثمارات وإعادة هيكلة تلك القروض لضمان أفضل الأسعار التنافسية وآجال الاستحقاق الأطول، كما يعد شمروخ الداعم الرئيسي لحصول الشركة على رخصة التليفون المحمول حيث ترأس الفريق الذي أعد وناقش الدراسة التي تظهر أهمية تلك الرخصة للشركة المصرية للاتصالات.
التحق المهندس شمروخ للعمل بالمصرية للاتصالات عام ٢٠٠٢ حيث عمل مهندسا للشبكات وتدرج في المناصب منذ ذلك الحين وصولا لمنصب مدير عام التشغيل عام ٢٠٠٧، ثم تولى منصب رئيس قطاع الشئون الاستراتيجية عام ٢٠٠٩، وهو المنصب الذي شغله حتى تعيينه في منصب رئيس قطاعات الشئون المالية والمدير المالي للشركة ٢٠١٣.
المهندس محمد شمروخ حاصل على ماجيستير تنفيذي في إدارة الأعمال من كلية IESE، وبكالوريوس في هندسة الالكترونيات والاتصالات الكهربائية من جامعة القاهرة

حسين أمين

"عضو مجلس الإدارة"

تولى الدكتور أمين منصب عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠١٦، ممثلا عن الحكومة.

يعمل الدكتور أمين كأستاذ الصحافة والإعلام ومدير مركز كمال أدهم للصحافة الرقمية والتلفزيونية بكلية الشئون الدولية والسياسات العامة بالجامعة الامريكية بالقاهرة. حصل على الزمالة الفخرية من كلا من كلية أننبرج للإعلام بجامعة بنسلفانيا وكلية الاعلام وفنون الاتصال من جامعة جنوب إلينوي بكاربونديل. كما حصل سيادته على شهادة الدكتوراه في الاعلام الإذاعي من جامعة أوهايو في عام ١٩٨٦.
تمت دعوة الدكتور حسين أمين كمتحدث رئيسي في العديد من المؤتمرات والمنتديات العالمية من ضمنهم الاندماج العالمي (Global Fusion)، المادة رقم ١٩(Article١٩)، الاتحاد الأوروبي، اليونيسكو، البرلمان الأوروبي، كما ترأس مؤتمر الجمعية الدولية للإعلام والاتصال لعام ٢٠٠٦ (IAMCR).
يرأس د. حسين أمين تحرير مجلة الإعلام والمجتمع العربي (Arab Media and Society) والمحرر السابق دوريه جلوبال ميديا (Global Media). وهو باحث دولي معروف في مجال الإعلام والمعلوماتية وتولى كعضو في المجالس الاستشارية مراجعة العديد من الدوريات العلمية

الأكاديمية الدولية المرموقة التي تشمل دوريه الصحافة والإعلام الربعية ودوريه الاتصالات الدولية ودورية الشرق الأوسط لممارسي الصحافة وصحيفة الدراسات الإعلامية الأفريقية.

تقلد سيادته العديد من المناصب المحلية والدولية حيث عمل في مجالس أمناء كل من معهد تكنولوجيا المعلومات والمنتدى العالمي للمعلوماتية، والمؤتمر العالمي لدراسات الشرق الأوسط، وجائزة سمو الأمير سالم العلي الصباح للمعلوماتية. ترتكز أبحاث الدكتور أمين على الإعلام والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع مرجعيه خاصة للشرق الأوسط.

محمد كمال الدين بركات

عضو مجلس الإدارة

تولى الأستاذ محمد بركات منصب عضو بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠١٧ كعضو ممثل للدولة وتم تعيينه كعضو مستقل بمجلس الإدارة في مارس ٢٠٢١.

يشغل الأستاذ محمد بركات حاليا منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للمصرف العربي الدولي منذ أكتوبر ٢٠١٤.
خلال خبرته المصرفية الطويلة لأكثر من٤٠ عام ، قدم الأستاذ بركات سجلاً قويا من الإنجازات في المناصب الإدارية العليا، فقد شغل منصب المدير العام للبنك المصري الامريكي، نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب للبنك المصري الخليجي، رئيس مجلس الادارة لبنك مصر من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٤، رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لبنك مصر لبنان من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٥، رئيس المجلس الإشرافي لبنك مصر أوروبا (فرانكفورت) من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١١، رئيس مجلس الإدارة لبنك القاهرة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١١، عضو مجلس إدارة البنك المركزي المصري من ٢٠٠٣-٢٠١١، عين خلالها كعضو في لجنة الإصلاح المصرفي ولجنة المراجعة، عضو مجلس إدارة المعهد المصرفي المصري من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٦، عضو مجلس الإدارة وانتخب نائب رئيس بنك القاهرة عمان بالأردن من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٤، عضو مجلس إدارة في وحدة مكافحة غسيل الأموال من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٤، رئيس مجلس إدارة اتحاد بنوك مصر خلال الفترة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١١، نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٣، ورئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٦، عضو المجلس الاستشاري (ماستر كارد الدولية) (إفريقيا والشرق الأوسط) من ٢٠١١ حتى الأن، عضو مجلس الإدارة الإقليمي لشركة فيزا الدولية (منطقة وسط أوروبا والشرق الأوسط إفريقيا) من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٨، وعضو المجلس الاستشاري لشركة فيزا الدولية- أفريقيا والشرق الأوسط من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠.
يشغل الأستاذ محمد بركات رئيس مجلس الإدارة للشركة العالمية للاستثمارات السياحية (الشركة المالكة لفندق كونراد – القاهرة)، عضو مجلس إدارة للشركة القابضة لمصر للطيران، عضو مجلس إدارة لشركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا، وكذلك يشغل عضوية مجلس الإدارة في الصندوق الفرعي للخدمات المالية والتكنولوجية لصندوق مصر السيادي منذ ابريل ٢٠٢١.
حصل الأستاذ محمد بركات على درجة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإسكندرية في عام ١٩٧٤، وعلى درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة (San Francisco) الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٧٧.

محمد نصر الدين

عضو مجلس الإدارة

تولى المهندس نصر الدين منصب عضو بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات في يوليو ٢٠٢٠، ممثلا عن الحكومة.

يشغل المهندس نصر الدين منصب مساعد وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للبنية المعلوماتية الدولية منذ مايو ٢٠٢٠ ويمتلك المهندس نصر الدين خبرة تمتد ٢٠عاما من العمل في مجال الاتصالات بالأخص في استثمارات وتطوير وتشغيل أنظمة الكابلات البحرية وشبكات الاتصالات الدولية.

يمتلك المهندس نصر الدين سابقة أعمال كبيرة في إدارة البرامج والمشاريع الدولية، حيث شغل سابقا منصب نائب الرئيس التنفيذي للبنية التحتية العالمية للكابلات البحرية بشركة PCCW Global والتي تعد الذراع العالمي لشركة هونج كونج تليكوم وقد قاد الفريق المسئول عن التخطيط لكابلات بحرية جديدة

ودراسات الجدوى والدراسات الاستثمارية والاستراتيجية لتلك الكابلات. كما شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لابتكارات وتخطيط وإدارة الكابلات البحرية ومنصب نائب الرئيس لتطوير الكابلات البحرية لإفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا بنفس الشركة.

كما عمل نصر الدين للعمل بالشركة المصرية للاتصالات عام ٢٠٠٤ حتى ٢٠١١ وتدرج في المناصب حتى ترأس وحدة أعمال خدمات الاتصالات الدولية في عام ٢٠١٤. وقام خلال تلك الفترة بعدة مبادرات في أنظمة الكابلات البحرية مما ساهم في تعظيم إيرادات الشركة والاستفادة من الوضع الاستراتيجي لجمهورية مصر العربية كممر للكابلات البحرية الدولية.

حصل المهندس نصر الدين على درجة البكالوريوس من كلية الهندسة بجامعة الأزهر عام ٢٠٠١، كما حصل على ماجيستير في إدارة الأعمال من كلية التجارة الدولية الاسكندنافية عام ٢٠١٣.

طارق طنطاوي

عضو مجلس الإدارة

عين المهندس طارق طنطاوي عضو بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠٢١ ممثلا عن الحكومة.

يشغل طارق طنطاوي منصب الرئيس التنفيذي المشارك والعضو المنتدب بشركة بالم هيلز للتعمير؛ خلال مسيرته المهنية، نجح طنطاوي في قيادة العديد من الشركات نحو تحقيق نمو بالمبيعات والتوسع في أنشطتها وتحقيق كفاءة العمليات التشغيلية وربحية قوية. استطاع طنطاوي بفضل خبرته الواسعة مواجهة كثير من التحديات من خلال سجل حافل لعمليات التشغيل وتطوير الاستراتيجيات وبناء فرق العمل والإدارة المالية.
قبل الانضمام لمجموعة بالم هيلز للتعمير ، شغل طنطاوي عدة مناصب قيادية في أبرز الشركات المصرية منها منصب الرئيس التنفيذي المشارك والعضو المنتدب لمجموعة سي آي كابيتال القابضة للاستثمارات المالية، منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة المصرية للاتصالات، نائب الرئيس التنفيذي للشئون المالية بالشركة المصرية للاتصالات أيضا، والرئيس التنفيذي للشئون المالية لشركة بيتي (شركة مشتركة بين شركة المراعي السعودية وشركة بيبسيكو العالمية) ونائب رئيس إدارة بنوك الاستثمار بشركة سيجما كابيتال والمستشار الأول بإدارة الاستشارات المالية في شركة FinRate لخدمات الاستشارات.
كما شغل طنطاوي سابقاً عضوية مجلس إدارة عدة شركات منها شركة سي آي كابيتال القابضة للاستثمارات المالية، كوربليس، ريفي، المصرية للاتصالات، فودافون مصر، TE Data، وصندوق تنمية التكنولوجيا.
حصل طنطاوي على بكالوريوس الهندسة الإنشائية من الجامعة الأمريكية بالقاهرة بالإضافة لماجستير إدارة الأعمال من كلية أدنبرة بالمملكة المتحدة بالإضافة لحصوله على شهادة المحلل المالي المعتمد (CFA)وحضر طنطاوي عدد من الدورات التدريبية في مجال الإدارة التنفيذية في كلية كيلوج للإدارة في الولايات المتحدة وكلية إدارة الاعمال IESA في اسبانيا.

طارق أبو علم

عضو مجلس الإدارة

عين المهندس طارق أبو علم عضو بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠٢١ ممثلا عن الحكومة.

يملك أبو علم أكثر من ٢٥ عاما من الخبرة الإدارية في مجالات الرقمنة والتكنولوجيا وسجل متميز من الإنجازات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في أسواق الشرق الأوسط وأوروبا. وهو حالياً المؤسس والشريك الإداري لشركة جلينت للاستشارات الادارية وخدمات إدارة الاستثمار Glint Consulting.

تولى أبو علم العديد من المناصب القيادية في عدد من الشركات خلال مسيرته المهنية حيث قام بتأسيس وإدارة شركة سوفيكوم لخدمات الانترنت التي تم الاستحواذ عليها لاحقا من قبل شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو). كما شغل منصب مدير تنمية الأعمال في شركة تي اي داتا عند تأسيسها وبعدها منصب مدير التخطيط وتنمية الأعمال في شركة وبند الإيطالية، المقدم المتكامل لخدمات الاتصالات في إيطاليا حيث أشرف خلال تلك الفترة على تحليل السوق وتطوير منتجات الشركة من خلال إدارة استراتيجيات الاتصالات الثابتة بالشركة. والتحق بعد ذلك بشركة اوراسكوم تيليكوم القابضة كمدير لتطوير خدمات الإنترنت فائق السرعة.

تولى أبو علم لاحقا منصب نائب أول الرئيس التنفيذي لشئون الدولي والمشغلين في الشركة المصرية للاتصالات خلال عام ٢٠٠٩ قبل أن يشغل منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة خلال عام ٢٠١٢ حيث تمكن من لعب دور بارز في قيادة الشركة خلال تلك الفترة.

كما تولى المهندس أبو علم رئاسة وعضوية مجالس ادارات العديد من الشركات منها Italia Online وIT Net بإيطاليا و Intyبالمملكة المتحدة والمصرية للاتصالات، فودافون مصر، تي إي داتا واكسيد، أقرألي ،ميتشا، أبراج مصر ،وصلة وسوفيكوم بمصر، شركة تيلاس باليونان ،تيروكون بالإمارات ،شركة موبي سيرف والتي تعمل في كل من مصر والامارات وباكستان.

المهندس أبو علم حاصل على بكالوريوس في هندسة الاتصالات والإلكترونيات من جامعة الإسكندرية.

لبنى هلال

عضو مجلس الإدارة

تولت السيدة لبنى هلال منصب عضو بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات كعضو مستقل في مارس ٢٠١٩.

وقد شغلت نائب محافظ البنك المركزي حتى نوفمبر ٢٠١٩ ولها أكثر من ٢٠ عاما من الخبرة في العديد من البنوك والمنظمات المصرية والدولية، وتم إختيارها في المركز الثاني بقائمة أقوى ١٠٠ شخصية نسائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا طبقا لتقييم مجلة فوربس لعامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ على التوالي، واختارتها المجلة أيضاً كثالث أكثر سيدة مؤثرة في القطاع الحكومي بالمنطقة لعام ٢٠١٨.

تشغل السيدة لبنى هلال حاليا منصب رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي للشركة المصرية لإعادة التمويل العقارية كما تشغل عضوية عدد من مجالس الإدارات الأخرى داخل وخارج مصر.

بدأت لبنى هلال حياتها العملية في قطاع البنوك وبنوك الاستثمار المتخصصة ، حيث عملت بالبنك العربي الإفريقي والبنك المصري الأمريكي والمجموعة المالية المصرية – هيرميس. والتحقت بالبنك المركزي المصري في مايو ٢٠٠٤ لتشرف على إعداد وتنفيذ برنامج تطوير وإعادة هيكلة القطاع المصرفي بمرحلتيه الأولى والثانية والتي امتدت من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١١ والذي كان له اثر ايجابي هام في حماية القطاع المصرفي والاقتصاد المصري من تداعيات الازمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨. وفي نوفمبر ٢٠١١ تم تعيينها نائبا لمحافظ البنك المركزي المصري مسؤولة عن الاستقرار النقدي لتصبح بذلك أول سيدة تشغل منصب نائب المحافظ في تاريخ البنك المركزي المصري. وفي نوفمبر ٢٠١٥ ، صدر قرار رئيس الجمهورية بإعادة تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي المصري وتعيينها نائبا للمحافظ للاستقرار النقدي. ويتبعها قطاعات السياسة النقدية، والعلاقات الخارجية والأسواق، والبحوث الاقتصادية، ونظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات، والعمليات المصرفية وتطوير القطاع المصرفي.

منذ بداية عام ٢٠١٦، وتحت اشراف محافظ البنك المركزي المصري، قادت السيدة لبنى هلال جهود وضع وتنفيذ برنامجا شاملاً وطموحا للإصلاح المالي والاقتصادي أقره صندوق النقد الدولي وتم الانتهاء منه بنجاح في يونيو ٢٠١٩ والذي تضمن العديد من التعديلات الهامة على السياسات المالية والنقدية، إلى جانب الإصلاحات الهيكلية الجوهرية التي تهدف إلى وضع الاقتصاد المصري على طريق التنمية المستدامة ، وهو البرنامج الذي تضمن تحرير سعر الصرف الأجنبي، ومهد لقيام البنك المركزي باستهداف مستويات التضخم للمرة الأولى من خلال تحديث أدوات وآليات عمل السياسة النقدية بالإضافة إلى إعادة بناء احتياطي النقد الأجنبي.

حصلت لبنى هلال على بكالوريوس العلوم السياسية ودرجة الماجستير في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية.

أحمد أبو على

عضو مجلس الإدارة

تولى الأستاذ أبو على منصب عضو بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات كعضو مستقل في مجلس إدارة الشركة في مارس ٢٠١٦.

الأستاذ أبو على شريك ومحامي بمكتب أبو على للمحاماة في بورسعيد حيث يمثل المكتب شركات تجارية وشركات تأمين بحرية عالمية وله شهرة خاصة في مجال النقل البحري (١٩٨٠).
أبو على شريك بمكتب حسونة وأبو على للاستشارات القانونية منذ ديسمبر ١٩٨٧ وهو مقيد للمرافعة أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا ويعمل مستشارا قانونيا في أغلب مجالات قوانين الأعمال والمكتب معروف في مجال الاستثمار والمعاملات التجارية والبنكية وتمويل المشروعات وحماية الملكية الفكرية والاتصالات والخصخصة وعمليات سوق المال وأعمال الشركات وفي مجال البحث عن البترول واستغلاله. كما أنه له خبرة عريضة في الاستشارات القانونية في جميع جوانب قانون الشركات من مراحل التأسيس حتى التصفية بالإضافة إلى موضوعات حوكمة الشركات والعلاقات التعاقدية بين العملاء وشركاءهم التجاريين والقواعد المنظمة لإصدار وتداول الأوراق المالية وتنظيم عمليات الدمج والاستحواذ والخدمات المالية غير المصرفية.
الأستاذ أبو على كان يعمل ايضا محامي بمكتب "سيدلى وأوستن " للمحاماة في شيكاغو بالولايات المتحدة الامريكية، عمل في قسم البنوك والشركات واشترك في العديد من عمليات شراء وتمويل وإعادة هيكلة الشركات (١٩٨٥ – ١٩٨٧).
والأستاذ أبوعلي عضو مجلس إدارة بعدد من الشركات وشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لغرفة التجارة الأمريكية بمصر لعدد من السنوات كما يرأس الجمعية المصرية لحماية الملكية الفكرية.

الأستاذ أبو على حاصل على ماجستير القانون من جامعة هارفارد الأمريكية

محمد سعيد سلطان

عضو مجلس الإدارة

تولى السيد محمد سلطان منصب عضو بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات كعضو مستقل في مارس ٢٠١٩.

يشغل السيد محمد سلطان منصب الرئيس التنفيذي للعمليات بالبنك التجاري الدولي منذ فبراير ٢٠١٥، التحق سلطان بالبنك التجاري الدولي عام ٢٠٠٨ وتدرج في المناصب منذ ذلك الحين وصولاً لمنصبه الحالي.
قام سلطان بقيادة بعض من أهم برامج التحول الاستراتيجية بداخل البنك محققا إضافة كبيرة للتكنولوجيا المستخدمة ومعززًا بنيتها التحتية بجانب تقديم الخدمات المصرفية الرقمية بهدف توفير خدمات تتسم بالجودة العالية لعملاء البنك وتحقيق نمو الأعمال بشكل أكثر سلاسة مع المحافظة على دور البنك الريادي في مجال الخدمات المصرفية.
تولى سلطان العديد من المناصب قبل انضمامه للبنك التجاري الدولي منها نائب رئيس بنك المشرق لعمليات الفروع وإدارة الرقابة ومنصب رئيس العمليات في البنك الوطني العماني.
تخرج سلطان من كلية التجارة جامعة القاهرة عام ١٩٩٥. وقد التحق بالعديد من البرامج القيادية في بعض من كليات القمة في مجال إدارة الأعمال وهو أيضا من خريجي معهد إنسيد للدراسات العليا في مجال إدارة الأعمال.

ابراهيم توفيق هيكل

عضو مجلس الإدارة

تولى الأستاذ هيكل منصب عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات في يوليو ٢٠١٨، ممثلا عن العاملين بالشركة المصرية للاتصالات.

شغل سابقا منصب عضو هيئة مكتب الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وامين صندوق مساعد بالاتحاد العام وسكرتير الشباب باتحاد العمال لنقابات عمال مصر وعضو مجلس إدارة الجامعة العمالية وعضو مجلس إدارة صندوق التدريب والتشغيل بوزارة القوى العاملة.

كما شغل أيضا رئيس النقابة العامة للعاملين ورئيس مجلس إدارة مجلة الاتصالات، ورئيس اللجنة النقابية بتليفونات كفر الشيخ.

المصرية للاتصالات ووسائل الاتصال:

تستخدم الشركة المصرية للاتصالات أحدث أنظمة و وسائل الاتصال الحديثة مثل المؤتمر الهاتفي الصوتي والمرئي في بعض اجتماعات مجلس الإدارة لضمان جودة التواصل والادارة عن بعد، تتيح الشركة كافة المعلومات على موقع الشركة الإلكتروني الخاص بعلاقات المستثمرين https://ir.te.eg/ ،كما تستقبل كافة استفسارات السادة المساهمين وكافة الجهات الرسمية عن طريق البريد الإلكتروني investor.relations@te.eg

دور مجلس إدارة الشركة:

يتولى مجلس إدارة الشركة إدارة أمورها بناء على تكليف من الجمعية العامة لها ويقوم بوضع وتحديد الأهداف الاستراتيجية للشركة، وإقرار الخطط والسياسات العامة التي تهيمن على سير العمل بها، كما يقوم بمراقبة أداء الإدارة التنفيذية، والتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالشركة، كما يقوم بتحديد الأسلوب الأمثل لتطبيق الحوكمة، واعتماد السياسات والمعايير المهنية الواجب إتباعها من قبل العاملين بما ينعكس على أدائهم وتصرفاتهم.

كما يقوم بالمهام التالية:

- وضع الآليات والنظم التي تضمن التزام كافة العاملين بالشركة بالقوانين والمواثيق والسياسات الداخلية للشركة، ويكون مسئولاً كذلك عن وضع نظام للإنذار المبكر لكشف أي خلل أو انحراف قد يحدث وضمان سرعة اتخاذ الإجراء المناسب ولابد أن يتضمن هذا النظام سبل لحماية مصادر المعلومات والمبلغين عن الفساد والانحراف.
- وضع خطة لتتابع السلطة داخل الشركة وذلك للوظائف الإدارية العليا بما يضمن استدامة الشركة وسير أعمالها بشكل فعال.
- تحديد الصلاحيات التي يقوم بتفويضها لأحد أعضائه أو لجانه أو غيرهم وكذلك يجب على المجلس تحديد مدة التفويض ودورية التقارير التي يحصل عليها من اللجان والإدارة التنفيذية ومتابعة نتائج ممارسة تلك الصلاحيات المفوضة.
- الإشراف العام على عملية الإفصاح عن البيانات وقنوات الاتصال، وضمان نزاهة التقارير المالية والمحاسبية الصادرة عن الشركة، وكذلك ضمان استقلالية كل من نشاط المراجعة الداخلية والالتزام بالشركة.
- كما يجوز للمجلس وضع اللوائح المتعلقة بشئون العالمين ومعاملتهم المالية.
- يضع المجلس لائحة خاصة بتنظيم أعماله واجتماعاته وتوزيع الاختصاصات والمسئوليات.
- تعيين أمين سر لمجلس الإدارة من ذوي الكفاءة والفهم لكافة أعمال الشركة.

ويقدم مجلس إدارة الشركة تقريرا مفصلا عن أدائه خلال العام ويتم عرضه على الجمعية العامة للمساهمين ومناقشته من قبل السادة المساهمين في حال وجود أية ملاحظات على أدائه.

مسئوليات رئيس مجلس الإدارة:

يرأس رئيس مجلس الإدارة اجتماعات المجلس والجمعيات العامة للمساهمين ويجوز للمجلس أن يعهد إلى رئيسه بأية صلاحيات أو واجبات أخرى كالتالي:

- توجيه الدعوة لانعقاد مجلس الإدارة ووضع جدول أعماله وإدارة جلساته.
- دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد للنظر في جدول الأعمال المعروض من مجلس الإدارة.
- التأكد من إتاحة المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين.
- التأكد من أن اتخاذ القرارات يتم على أساس سليم وبناءً على دراية شاملة بالموضوعات مع ضرورة التأكد من وجود آلية مناسبة لضمان فعالية تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب.
- تلقي التقارير والتوصيات من كافة اللجان وعرضها على المجلس بصفة دورية لاتخاذ اللازم بشأنها.
- التأكد من التزام المجلس بإنجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق أفضل مصلحة للشركة مع ضرورة تجنب تعارض المصالح.
- التأكد من فعالية نظام الحوكمة المطبق بالشركة وكذلك فعالية أداء لجان المجلس.

الهدف العام للعضو المنتدب والرئيس التنفيذي:

قيادة تخطيط وتنفيذ رؤية المصرية للاتصالات، ورسالتها، واتجاهاتها الاستراتيجية الشاملة وذلك لقيادة تطوير وتنفيذ استراتيجية الشركة المحددة.

مسئوليات العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي

يكون العضو المنتدب والرئيس التنفيذي مسئولا عن أعمال الإدارة الفعلية التشغيلية للشركة تحت إشراف وعلم مجلس الإدارة، وعلى وجه الخصوص يكون مسئولا عما يلي:

- اقتراح الاستراتيجية العامة للشركة المصرية للاتصالات.
- قيادة تطوير وتنفيذ استراتيجية الشركة المصرية للاتصالات على المدى الطويل لزيادة عائدتها.
- تحقيق كفاءة التشغيل مع التركيز الربحية.
- إعداد مشروع الموازنة السنوية للشركة مع ضمان الاستخدام الفعال للموارد المالية في إطار السياسات المعمول بها للشركة للعرض على مجلس الإدارة لاعتمادها.
- واتخاذ القرارات المالية والإدارية اللازمة لإدارة أعمال الشركة ضمن الميزانية المعتمدة والالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية.
- اعتماد الصرف في الأوجه المختلفة لنشاطات الشركة وذلك وفقا للبنود المحددة في الموازنة المعتمدة ووفقا للوائح الشركة المعتمدة.
- إصدار القرارات والتعليمات المنظمة واعتماد التوصيات المعروضة.
- إطلاع المجلس على النشاطات الجارية للشركة.
- ضمان تنفيذ قرارات مجلس الإدارة واطلاع المجلس على النشاطات التجارية للشركة.
- تطوير هيكل تنظيمي فعال يقوم على تحقيق أهداف الأداء التي تعكس متطلبات الصناعة والسوق.
- تطوير والحفاظ على علاقات إيجابية ومثمرة مع كبار العملاء وادارة العلاقة بين خدمة العملاء وجميع أنواع العملاء المختلفة.
- تمثيل الشركة أمام الغير.
- التوقيع بالنيابة عن الشركة على أي اتفاق أو التزام (وعلى أي تغيير أو تعديل أو فسخ أو إنهاء له) في حدود الموازنة المعتمدة من مجلس الإدارة أو إذا ما فوضه بذلك مجلس الإدارة في خارج حدود الموازنة وذلك كله وفقا للوائح الشركة
- تعيين موظفي الشركة وتحديد رواتبهم ومكافاتهم واختصاصاتهم وتفويضهم للقيام باي اختصاصات وفقاً للوائح ولنظم المعمول بها في الشركة أو في حدود الاختصاصات المخولة له من مجلس الإدارة.
- إعداد مقترحات اللوائح الداخلية وعرضها على المجلس لإقرارها.
- تنفيذ المهام الأخرى وأية صلاحيات أو واجبات يكلفه بها المجلس.

أمين سر مجلس الإدارة:

يتولى السيد / مدير عام شئون مجلس الإدارة القيام بأعمال أمانة سر مجلس إدارة الشركة

ويتولى القيام بالمهام التالية:

- الإعداد والتحضير وإدارة لوجستيات لاجتماعات المجلس واللجان ومعاونة رئيس المجلس في إعداد جدول أعمال الاجتماعات وتحضير المعلومات والبيانات والتفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات وإرسالها إلى الأعضاء قبل الاجتماع بوقت كافي.
- معاونة رئيس المجلس في الإعداد والتحضير لاجتماعات الجمعية العامة للمساهمين وإدارة لوجستياتها.
- متابعة إصدار وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وإبلاغ الإدارات المعنية بها وكذلك إعداد تقارير متابعة لما تم بشأنها.
- حفظ وتوثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس والموضوعات المعروضة عليه، مع التأكد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في الوقت المناسب.
- التنسيق مع كافة لجان المجلس بما يكفل الاتصال الفعال بين تلك اللجان ومجلس الإدارة.

لجان مجلس الإدارة:

تشكيل اللجان:

م	إسم العضو	إسم اللجنة						صفة العضو (غير تنفيذي/ مستقل)	المنصب في اللجنة	تاريخ الالتحاق
		لجنة المراجعة	لجنة الاستثمار	لجنة المكافآت والحوافز	لجنة تعديل اللوائح	*اللجنة القانونية والحوكمة	لجنة المسئولية المجتمعية			
١	ماجد إبراهيم عثمان							غير تنفيذي	عضو رئيساً	٢٠٢١/٢/١٧ ٢٠١٧/١٢/٢٥ ٢٠٢١/٣/٢٩
٢	رامي محمد على							غير تنفيذي	عضو	٢٠٢١/٧/١٤ ٢٠٢١/٧/١٤
٣	حسين يسري محمد جمال الدين أمين							غير تنفيذي	عضو	٢٠١٦/٣/٣١ ٢٠٢١/٣/٢٩
٤	محمد نصر الدين محمد علي							غير تنفيذي	عضو	٢٠٢٠/٨/١٢ ٢٠٢٠/٨/١٢
٥	طارق محمد محيى الدين ابوعلم							غير تنفيذي	عضو	٢٠٢١/٣/٢٩ ٢٠٢١/٣/٢٩
٦	طارق محمد صلاح الدين طنطاوي							غير تنفيذي	عضو	٢٠٢١/٣/٢٩ ٢٠٢١/٣/٢٩
٧	لبنى محمد هلال عبد القادر خليل							مستقل	رئيساً عضو	٢٠١٩/٣/٢٧ ٢٠٢١/٣/٢٩
٨	أحمد محمد جمال أحمد أبو على							مستقل	رئيساً عضو	٢٠١٦/٣/٣١ ٢٠٢١/٢/١٧ ٢٠١٧/١٢/٢٥
٩	محمد كمال الدين بركات							مستقل	رئيساً	٢٠١٧/٤/٩
١٠	محمد سعيد محمد سلطان							مستقل	عضو	٢٠١٩/٣/٢٧ ٢٠٢٠/٣/٢٣
١١	ابراهيم توفيق حسن هيكل							ممثل العاملين	عضو	٢٠١٩/٣/٢٧ ٢٠٢١/٢/١٧

* دمج لجنة مراجعة وتعديل النظام الأساسي ولوائح الشركة مع اللجنة القانونية والحوكمة مع الإبقاء على مسمى اللجنة القانونية والحوكمة بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٧.

جدول متابعة حضور أعضاء المجلس لإجمالي اجتماعات المجلس واللجان خلال العام

م	إسم العضو	مجلس الإدارة	لجنة المراجعة	لجنة الاستثمار	لجنة المكافآت والحوافز	اللجنة القانونية والحوكمة	لجنة المسؤولية المجتمعية	لجنة تعديل اللوائح	اللجنة المشتركة
عدد مرات الانعقاد خلال العام		٢٠	١٢	١٠	١٣	٩	٤	١	٣
١	ماجد إبراهيم عثمان	٢٠/٢٠		١٠/٣	١٣/٧	٩/٩	٤/٤	١/١	٣/٢
٢	عادل حامد إبراهيم جاد الله	٢٠/٢٠	١٢/٩	١٠/٨	١٣/٩	٩/٨	٤/٤	١/١	٣/٣
٣	رامي محمد على	٢٠/٩	١٢/٢	١٠/٢					
٤	لبنى محمد هلال	٢٠/١٩		١٠/١٠	١٣/١		٤/٤		٣/٣
٥	أحمد محمد جمال أحمد أبو على	٢٠/٢٠			١٣/١٢	٩/٩		١/١	
٦	محمد حسن شمروخ جمعة	٢٠/٢٠	١٢/١١	١٠/١٠	١٣/١١	٩/٧	٤/٤	١/١	٣/٣
٧	حسين يسري محمد جمال الدين أمين	٢٠/٢٠		١٠/١٠	١٣/٣		٤/٤		٣/٣
٨	محمد كمال الدين بركات	٢٠/٢٠	١٢/١٢						٣/٣
٩	محمد نصر الدين محمد على	٢٠/١٨		١٠/١٠	١٣/١١				٣/٣
١٠	محمد سعيد سلطان	٢٠/١٩	١٢/١٢		١٣/١٣				٣/٣
١١	طارق محمد محيى الدين ابوعلم	٢٠/١٣			١٣/١٠	٩/٧			٣/١
١٢	طارق محمد صلاح الدين طنطاوي	٢٠/١٣		١٠/٤		٩/٧			٣/٢
١٣	إبراهيم توفيق حسن هيكل	٢٠/١٩				٩/٩		١/١	
١٤	بكر محمد عبدالوهاب محمد البيومي	٢٠/١١	١٢/٦	١٠/٧					٣/٣

- الخانات المظللة باللون الازرق هي للساده الاعضاء الذين حضر منهم عدد من اللجان سواء نتيجة لتغير تشكيل اللجان أو إعادة تشكيل المجلس.
- الخانات المظللة باللون الأصفر هي للساده الاعضاء الذين حضر منهم عدد من اللجان كأعضاء مستعان بهم في حضور اللجان.
- اللجنة المشتركة هي لجنة تتكون من أكثر من لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة تنعقد عند وجود حاجة لذلك
- انضم الدكتور ماجد عثمان للجنة الاستثمار من بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢١ وحتى ٢٠٢١/٣/٢٩.

- تم عقد عدد (٢) اجتماع للجنة المشتركة (لجنة الاستثمار – لجنة المراجعة)
- تم عقد عدد (١) اجتماع للجنة المشتركة (لجنة الاستثمار – لجنة المراجعة – لجنة المكافآت والحوافز)

بيان حضور الأعضاء لاجتماعات المجلس واللجان المنبثقة خلال عام ٢٠٢١ مع مراعاة تاريخ الانضمام للمجلس أو الخروج من المجلس أو إعادة تشكيل اللجان المنبثقة:

م	إسم العضو	مجلس الإدارة	لجنة المراجعة	لجنة الاستثمار	لجنة المكافآت والحوافز	اللجنة القانونية والحوكمة	لجنة المسؤولية المجتمعية	لجنة تعديل اللوائح
١	ماجد إبراهيم عثمان	٢٠/٢٠		٦/٣	١٣/٧	٩/٩	٤/٤	١/١
٢	عادل حامد إبراهيم جاد الله	٢٠/٢٠	١٢/٩	١٠/٨	١٣/٩	٩/٨	٤/٤	١/١
٣	رامي محمد على	٩/٩	٥/٢	٢/٢				
٤	لبنى محمد هلال	٢٠/١٩		١٠/١٠	١٣/١		٤/٤	
٥	أحمد محمد جمال أحمد أبو على	٢٠/٢٠			١٣/١٢	٩/٩		١/١
٦	محمد حسن شمروخ جمعة	٢٠/٢٠	١٢/١١	١٠/١٠	١٣/١١	٩/٧	٤/٤	١/١
٧	حسين يسري محمد جمال الدين أمين	٢٠/٢٠		١٠/١٠	٣/٣		٤/٤	
٨	محمد كمال الدين بركات	٢٠/٢٠	١٢/١٢					
٩	محمد نصر الدين محمد على	٢٠/١٨		١٠/١٠	١٣/١١			
١٠	محمد سعيد سلطان	٢٠/١٩	١٢/١٢		١٣/١٣			
١١	طارق محمد محيى الدين ابوعلم	١٣/١٣			١٠/١٠	٧/٧		
١٢	طارق محمد صلاح الدين طنطاوي	١٣/١٣		٤/٤		٧/٧		
١٣	إبراهيم توفيق حسن هيكل	٢٠/١٩				٩/٩		١/١
١٤	بكر محمد عبدالوهاب محمد البيومي	١١/١١	٧/٦	٨/٧				

لجنة المراجعة

تشكيل لجنة المراجعة:

الاسم	جهة التمثيل
الأستاذ/ محمد كمال الدين بركات*	مستقل
اللواء أ.ح / هاني محمود سيد منصور	الدولة
الأستاذ/ محمد سعيد محمد سلطان	مستقل

*الأستاذ/ محمد كمال الدين بركات عضوا مستقل من تاريخ ٢٨-٣-٢٠٢١

بيان اختصاصات اللجنة والمهام الموكلة لها

- فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية للشركة ومدى الالتزام بتطبيقها.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة والتغيرات الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية جديدة.
- فحص ومراجعة آليات وأدوات المراجعة الداخلية وإجراءاتها وخططها ونتائجها ودراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعه تنفيذ توصياتها.
- فحص الإجراءات التي تتبع في إعداد ومراجعة ما يلي:
  - القوائم المالية الدورية والسنوية.
  - نشرات الاكتتاب والطرح العام والخاص للأوراق المالية.
  - الموازنات التقديرية ومن بينها قوائم التدفقات النقدية وقوائم الدخل التقديرية.

- دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة وعرض توصياتها بخصوص القوائم المالية.
- اقتراح تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهم أو إقالتهم وبما لا يخالف أحكام القانون.
- إبداء الرأي في شأن الإذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح الشركة بخلاف مراجعة القوائم المالية وفى شأن الأتعاب المقدرة عنها وبما لا يخل بمقتضيات استقلاليتهم.
- دراسة تقرير مراقب الحسابات بشأن القوائم المالية ومناقشته فيما ورد به من ملاحظات وتحفظات ومتابعة ما تم في شأنها والعمل على حل الخلافات في وجهات النظر بين إدارة الشركة ومراقب الحسابات.
- دراسة الملاحظات أو المخالفات الواردة من الجهات الرقابية ومتابعة ما تم بشأنها.
- التأكد من رفع تقرير لمجلس الإدارة من أحد الخبراء المتخصصين غير المرتبطين عن طبيعة العمليات والصفقات التي تم ابرامها مع الأطراف ذات العلاقة وعن مدى إخلالها أو إضرارها بمصالح الشركة أو المساهمين فيها.

أعمال اللجنة خلال العام:

عدد مرات انعقاد لجنة المراجعة	١٢ مرة

لجنة الترشيحات

لا يوجد

لجنة المكافآت (والحوافز)

تختص لجنة المكافآت والحوافز بمراجعة واعتماد أهداف وخطط الشركة المرتبطة بأية مدفوعات لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين والرئيس التنفيذي للشركة ونوابه والإدارة العليا، كما تختص بمراجعة وتقييم الأداء على أساس هذه الأهداف والخطط وإصدار توصيات لمجلس إدارة الشركة بشأن برامج المكافآت والحوافز المالية أو المرتبطة بنسبة في ملكية الأسهم لهذه الفئات.

لجنة المخاطر

لا يوجد

اللجنة القانونية والحوكمة

تشكل من الاعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين والمستقلين، ويقع على عاتقها مسئولية ما يلي على سبيل المثال:

- التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالشركة وصياغة الادلة والمواثيق والسياسات الداخلية الخاصة بكيفية تطبيق قواعد الحوكمة داخل الشركة.
- إبداء الرأي لمجلس الإدارة عن مدى التزام الشركة بقواعد ومبادئ حوكمة الشركات وتقييم فعالية وكفاءة السياسات الداخلية للشركة، مع وضع اجراءات مناسبة لاستكمال تطبيق تلك القواعد عن طريق إعداد تقرير سنوي يوضح مدى التزام الشركة بتلك القواعد، مع وضع إجراءات مناسبة لاستكمال تطبيقها.
- العمل على تطبيق مفهوم الشفافية والوضوح والعدالة في التعامل مع جميع الجهات المعنية.
- وضع إطار للحوكمة الداخلية للشركة ومراجعة واعتماد السياسات الداخلية المختلفة التي تنظم العلاقة بين كافة العاملين والإشراف على تطبيق السياسات وتدريب العاملين عليها.

•تم دمج كلا من لجنة مراجعة وتعديل النظام الأساسي ولوائح الشركة للجنة القانونية والحوكمة

لجنة الاستثمار :

تختص لجنة الاستثمار بإعداد السياسات والخطط للشركة في مجال الاستثمار في الشركات الأخرى أو في الأسهم ورفع الأمر لمجلس الإدارة بالتوصيات، كما تقوم لجنة الاستثمار بمتابعة تنفيذ هذه السياسات.

لجنة المسئولية المجتمعية:

تختص بوضع استراتيجية المسئولية المجتمعية للشركة وإجراء أي تطوير لازم لها كما تقوم بدراسة وفحص البدائل المتاحة لمبادرات المسئولية المجتمعية ووضع محددات للمشروعات التي تقدم لها الشركة الرعاية، وطرق تنفيذ خطة المسئولية المجتمعية الموضوعة وفقا لهذه المحددات والتأكد من تحقيق الاستفادة القصوى من المبادرات المجتمعية التي تقدمها الشركة.

لجان أخرى

لجنة مراجعة وتعديل النظام الأساسي ولوائح الشركة

تختص بمراجعة وتعديل النظام الأساسي ولوائح الشركة بما يعزز إحكام الرقابة الداخلية للشركة والالتزام بتطبيق إجراءاتها وحوكمة أنشطة وإجراءات العمل بها وبما يسمح بتحقيق المرونة وسرعة إنجاز الأعمال بالشركة

البيئة الرقابية

نظام الرقابة الداخلية

الرقابة الداخلية هي مجموعة من السياسات والوسائل والإجراءات التي تنشئها وتستخدمها إدارة الشركة لكي تساعدها في تحقيق أهدافها، ويهدف نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيق ما يلي:

- كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية.
- الحفاظ على أصول الشركة وممتلكاتها.
- مناسبة ودقة التقارير المالية.
- الالتزام باللوائح والتعليمات والقوانين القائمة.

يتم مراجعة نظام الرقابة الداخلية بالشركة من السادة أعضاء مجلس الإدارة لتقييم كفايته وكفاءته من خلال ما يلي:

- تشكيل لجنة المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين، واقتراح تعيين المراجع الخارجي للعرض على مجلس الإدارة واعتماده من الجمعية العامة للشركة وتعيين السيد رئيس قطاع المراجعة الداخلية.
- قيام لجنة المراجعة بمتابعة أداء كل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي، ومراجعة التقارير الدورية المقدمة منهم.
- مناقشة التقارير الدورية المقدمة من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي والتي تتضمن أهم الملاحظات الناتجة عن وجود قصور ونقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية بالإضافة إلي التوصيات اللازمة لتعزيز الرقابة وتحسين العمل.
- قيام لجنة المراجعة بعرض ملخص دوري بنتائج تقارير المراجع الداخلي والخارجي، وكذلك نقاط القوة والضعف في الرقابة الداخلية للشركة والتوصيات المقترحة على مجلس الإدارة.

يتم مراجعة كفاءة نظام الرقابة من قبل أعضاء المجلس بصفة دورية (ربع سنوي، وفي نهاية السنة المالية)، وكذلك في الأحداث الطارئة وكلما استدعت الحاجة إلى ذلك.

إدارة المراجعة الداخلية

تم إنشاء المراجعة الداخلية بالشركة المصرية للاتصالات كنشاط مستقل منذ عام ٢٠٠١ وفقاً للمتطلبات القانونية وقواعد سوق المال، ويتم تأكيد استقلالية نشاط المراجعة الداخلية من خلال الهيكل التنظيمي للشركة وخطوط التقارير حيث يتبع وظيفياً لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة (أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين) ويتبع إدارياً الرئيس التنفيذي للشركة، ونشاط المراجعة الداخلية بالشركة لا يتبع الإدارة التنفيذية أو العمليات التشغيلية التي يتم مراجعتها مما يضمن الاستقلالية ويحقق الموضوعية.

ومن المهام التي تقوم بها إدارة المراجعة الداخلية خلال العام:

- وضع خطة مراجعة سنوية مرتكزة على المخاطر (Risk based plan)، وتتمتع بالمرونة، وتشمل اهتمامات الإدارة، ويتم تقديم تلك الخطة إلى لجنة المراجعة لمراجعتها واعتمادها وإجراء التحديثات الدورية.
- تقييم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالشركة ورفع التقارير للجنة المراجعة بالملاحظات التي تم التوصل إليها.
- تنفيذ خطة المراجعة السنوية، بما في ذلك المهام الخاصة التي تطلبها الإدارة ولجنة المراجعة.
- الاحتفاظ بفريق من المراجعين الداخليين يتمتع بالمهنية ويمتلك المعرفة والمهارات والخبرات والشهادات المهنية الكافية.
- تقديم تقارير دورية إلى الإدارة العليا ولجنة المراجعة بملخص نتائج أعمال المراجعة الداخلية.
- تقديم قائمة بأهداف ونتائج أنشطة المراجعة إلى لجنة المراجعة.
- إجراء التحقيقات اللازمة في حالات الغش والاحتيال وإعداد التقارير اللازمة بالنتائج.
- مراعاة نطاق عمل المراجعين الخارجيين والجهات الرقابية الأخرى لتقديم أفضل تغطية للمراجعة بأقل التكاليف وعدم تكرار أعمال المراجعة إلا إذا أستحق الأمر ذلك وبعد العرض على لجنة المراجعة للتنسيق مع المراجع الخارجي.
- التأكد من مناسبة الوسائل المتاحة للمحافظة على أصول الشركة من السرقة وسوء الاستخدام والتحقق من وجود الأصل بصورة سليمة

دور ونطاق عمل المراجعة الداخلية:

دور المراجعة الداخلية	نطاق عمل المراجعة الداخلية	هل هي إدارة دائمة بالشركة أم شركة مراجعة خارجية خاصة	إسم مسئول المراجعة الداخلية	دورية التقارير
يتمثل دور المراجعة الداخلية في إضافة قيمة للشركة والمساهمة في تحسين عملياتها من خلال تقديم خدمات تأكيدية وخدمات استشارية مستقلة وموضوعية. وتقوم المراجعة الداخلية بمساعدة الشركة في تحقيق أهدافها من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة.	يتمثل نطاق عمل المراجعة الداخلية في تحديد مدى كفاية عمليات الرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر بالشركة والتأكد من أنها تعمل لتحقيق ما يلي: ١. تحديد المخاطر وإدارتها بصورة مناسبة. ٢. حدوث التواصل اللازم مع جهات الحوكمة المختلفة. ٣. المعلومات الهامة تكون دقيقة وموثوقة ومتاحة في الوقت المناسب. ٤. تطابق التقارير الداخلية والخارجية مع إجراءات إصدار التقارير المطبقة. ٥. تطابق أفعال الموظفين مع السياسات والمعايير والإجراءات والقوانين المطبقة. ٦. الحصول على الموارد بصورة اقتصادية، واستخدامها بكفاءة، وحمايتها حماية كافية. ٧. تحقيق البرامج والخطط والأهداف الموضوعة. ٨. تأكيد الجودة والتحسين المستمر في العمليات الرقابية بالشركة. ٩. القضايا والمسائل القانونية الهامة يتم الاعتراف بها والتعامل معها.	المراجعة الداخلية هي نشاط دائم ومستقل بالشركة يتبع مباشرة: - السيد المهندس/ العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة (إدارياً). - لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة (وظيفياً).	السيد المحاسب/ أحمد عبد الحكيم حسن طابع – رئيس قطاع المراجعة الداخلية (CPA – زمالة جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية)	- يتم إصدار تقارير بصفة مستمرة للإدارة التنفيذية بالملاحظات المكتشفة أولاً بأول والتوصيات اللازمة لتعزيز الرقابة وتحسين العمل. - يتم إصدار تقرير دوري ربع سنوي للعرض على لجنة المراجعة بأهم الملاحظات المكتشفة والتوصيات اللازمة ومدى تنفيذها. - يتم إصدار تقرير سنوي للعرض على لجنة المراجعة ومجلس الإدارة يتضمن أهم الملاحظات المكتشفة والتوصيات اللازمة ومدى تنفيذها.

إدارة المخاطر

تدرك الشركة التحديات والمخاطر التي قد تواجهها أثناء ممارستها لنشاطها والتي تتمثل في مخاطر مالية وتشغيلية لذا تولي الشركة اهتماما كبيرا بهذا الشأن حيث أنشأت قطاع للمخاطر والذي يساعد بشكل استباقي في إدراك الأحداث المحتملة الحدوث التي تحول دون تحقيق الشركة لأهدافها وتضع خطة لردود الأفعال المناسبة وكيفية التعامل مع تلك المخاطر، مما يقلل من التكاليف أو الخسائر ويعمل الفريق على تحديد، قياس، رصد، مراقبة، وتقرير احتمالية التعرض لمخاطر ضمن الحدود المسموح بها.

حيث تتعرض الشركة لأخطار مالية مثل السيولة، خطر أسعار العملات الاجنبية، خطر سعر الفائدة، خطر الائتمان وأخطار تشغيلية على سبيل المثال لا الحصر تمرير المكالمات،

قطاع الحوكمة

وفيما يلي وصف تفصيلي للمهام والاختصاصات لقطاع الحوكمة:

- الإحاطة والمتابعة بموقف القضايا المؤسسية من أو ضد المشغلين المرخص لهم في سوق الاتصالات.
- مراجعة وصياغة لوائح الشركة المصرية للاتصالات.
- وضع إطار للحوكمة الداخلية للشركة ومراجعة واعتماد السياسات الداخلية المختلفة التي تنظم العلاقة بين كافة العاملين والإشراف على تطبيق السياسات.
- مراجعة واعتماد خطة حماية الشركة من مخاطر مخالفة القوانين والمحددات التشريعية والتنظيمية وإقرار مستويات المخاطر.
- وضع وصياغة سياسات عدم تعارض المصالح ومراجعة التقارير الخاصة بمدى الالتزام بها.
- مراجعة إعداد وصياغة ميثاق الأخلاق والسلوك المهني.
- مراجعة تقارير مدى التزام الشركة المصرية للاتصالات بالقوانين والضوابط والتعليمات الرقابية الصادرة من الجهات المختلفة بما في ذلك نظم وسياسات الحوكمة والالتزام.

قامت شئون الحوكمة خلال العام بمراجعة وصياغة لوائح الشركة المصرية للاتصالات وعرضها على اللجنة القانونية والحوكمة للمراجعة والاعتماد وهي:

- لائحة السلامة والصحة المهنية
- لائحة المسئولية المجتمعية

إدارة الالتزام:

تعمل إدارة الالتزام على إعداد وتطبيق منهجية فعاله لضمان التزام الشركة بجميع القوانين والتشريعات النافذة وكافة التعليمات المصدرة من كافة الجهات الرقابية وكذا الأجهزة التنظيمية. ورفع تقارير بأي مخالفات لأي من القوانين أو التشريعات أو التعليمات المصدرة من الجهات الرقابية.

قامت إدارة الالتزام بما يلي خلال العام:

- **مراجعة اللوائح والسياسات طبقاً للالتزامات القانونية وإصدار قائمة الالتزامات والإجراءات بالمسئوليات:**

- تم مراجعة السياسات الآتية طبقا للالتزامات والضوابط الخاصة بقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية، وكذا قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠
- السياسة العامة للأمن السيبراني التي تم عرضها على لجنة المراجعة بما يتماشى مع الضوابط والمحددات التي فرضتها القوانين سابقة الذكر

- السياسات التي تم وضعها التزاما بمتطلبات الحصول على شهادة الأيزو ٢٧٠٠١ ومنها: سياسة تأمين المباني – سياسة إدارة الأصول – سياسة الالتزام، وذلك من حيث مدى التزام الشركة وعملياتها التشغيلية بالمتطلبات القانونية والأمنية المنصوص عليها بنص القوانين والإجراءات التنفيذية لها
- تم مراجعة اللوائح بما يطبق جميع القوانين والتشريعات النافذة وكافة التعليمات المصدرة من كافة الجهات الرقابية وكذا الأجهزة التنظيمية لـ:
- لائحة السلامة والصحة المهنية والسياسات المكملة لها
- لائحة المسئولية المجتمعية والسياسات المكملة لها
- **تحديث العقود/ مذكرات التفاهم / البروتوكولات طبقاً للقوانين والتشريعات والإجراءات التنفيذية:**

- تم تحديث العقود الخاصة بالشركة لتشمل كافة الالتزامات والإجراءات المنصوص عليها في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية ١٦٩٩ لسنة ٢٠٢٠ وكذا قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠.

مراقب الحسابات

مع مراعاة أحكام المواد من (١٠٣) إلى (١٠٩) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار إليها ولائحتها التنفيذية، يكون للشركة

مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر في شأنهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة تعينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه.

ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلا عن مجموع المساهمين، ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير مراقب الحسابات وأن يستوضح ما ورد به.

كما أن مراقب الحسابات يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة وعن أعضاء مجلس إدارتها، ولا يمتلك أية أسهم فيها لا عضواً في مجلس إدارتها، ولا تربطه صلة قرابة بأي من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا حتى الدرجة الثانية، ولا يقوم بصفة دائمة بأي عمل فني أو إداري أو استشاري في الشركة، وهو يقدم أراء محايدة تماماً، كما أن عمله محصناً ضد تدخل مجلس الإدارة.

كما يتولى الجهاز المركزي للمحاسبات مراقبة حسابات الشركة في حالة مساهمة الدولة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأس مال الشركة.

الإفصاح والشفافية

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

تحرص الشركة المصرية للاتصالات على ان تحقق أقصى درجات الشفافية والافصاح، حيث تقوم بالإفصاح بشكل دوري عن كافة الافصاحات المالية المتعلقة بالقوائم المالية وتقارير مراقبي الحسابات عليها، كما تلتزم بالإفصاح بشكل فوري عن اية احداث جوهرية طارئة قد تؤثر على أداء السهم أو قد تؤثر على مصلحة السادة المساهمين وكذا هيكل ملكية الشركة وتفصح عن اية معلومات اخرى باستخدام نماذج الافصاح المعتمدة من البورصة المصرية.

حيث ترسل الشركة كافة الافصاحات أو المعلومات الجوهرية الخاصة بها الي السادة البورصة المصرية وهيئة الرقابة المالية كما تضع هذه الافصاحات على الموقع الالكتروني الخاص بها https://ir.te.eg/ .

كما تقوم الشركة بالإفصاح عن أهدافها ورؤيتها وطبيعة نشاطها من خلال القنوات المختلفة والتي تشمل الموقع الإلكتروني للشركة والتقرير السنوي لها وخلال لقاءات مجلس الإدارة مع السادة المساهمين.

كما تقوم الشركة باعتماد نظام شامل ومتميز لرفع الكفاءات والتدريب حيث تقوم بالإعلان عن البرامج التدريبية المتاحة للعاملين على شبكة الاتصال الداخلي لها (الانترانت) وكذا ارسال الخطة التدريبية بخطاب رسمي لكافة القطاعات بالشركة.

يتم اعتماد نظام اثابة لتحفيز العاملين طبقا لمؤشرات قياس الاداء القياسية الموضوعة ونسبة تحقيق الاهداف لكل وظيفة وطبقاً لمعايير محددة طبقاً للموازنة السنوية المعتمدة

وتولي الشركة المصرية للاتصالات اهتماما بالغاً للرعاية الصحية للعاملين الحاليين بالشركة واسرهم وكذلك السادة العاملين المحالين للمعاش وذلك عن طريق الإدارة العامة للخدمات الطبية والشبكة الطبية لمقدمي الخدمة الممتدة في جميع انحاء الجمهورية، كما يتم تقديم العديد من الخدمات المتنوعة للعاملين وذلك عن طريق الإدارة العامة لخدمات العاملين طبقاً للموازنة السنوية المعتمدة.

المخالفات والأحكام الصادرة على الشركة خلال العام:

بخلاف ما تم الإفصاح عنه بالقوائم المالية للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، تم توقيع مخالفة من قبل لجنة القيد بالبورصة المصرية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٦/٩ لعدم التزام الشركة بالمادة ٢٨ من قواعد القيد والشطب بالبورصة المصرية، حيث تم نشر بيان صحفي أثناء جلسة التداول، وتلتزم الشركة بنشر البيانات الصحفية قبل جلسة التداول

بخلاف ذلك لم تقم الشركة بمخالفات جسيمة، كما لا توجد أحكام صادرة بشأنها قد تنتج عنها التزامات أو تعويضات جوهرية تتحملها الشركة.

علاقات المستثمرين

تؤمن الشركة المصرية للاتصالات بأهمية دور علاقات المستثمرين كحلقة الوصل بين الشركة والسادة مساهميها والسادة المحللين الماليين الخارجيين كما أن علاقات المستثمرين هي المسئولة عن فتح قنوات الاتصال بالجهات الخارجية (البورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية).

لذا تولي الشركة عناية كبيرة لعلاقات المستثمرين بها حيث تقوم بالاستعانة بفريق عمل على أعلى مستوى من الكفاءة ومن ذوي الخبرات المتميزة في هذا المجال ، حيث يشترك مسئول علاقات المستثمرين في وضع استراتيجية اتصال الشركة بسوق الاستثمار، وفتح قنوات التواصل مع المستثمرين ونقل وجهات نظر السوق وتخوفات المستثمرين لمجلس الإدارة بصفة مستمرة كما يقوم بتقديم تقارير دورية لتحليل أداء السهم وتقديمه للإدارة التنفيذية ، كما يقوم بوضع استراتيجية لبرنامج علاقات المستثمرين من خلال فهم السوق ومتطلبات الشركة، بحيث يقوم مسئول علاقات المستثمرين بتحديد الأولويات فيما يخص الأنشطة المطلوبة ووضع الاستراتيجية المطلوبة لتنفيذ تلك الأنشطة بالتعاون مع مجلس الإدارة .

ترتكز استراتيجية علاقات المستثمرين على:

إنشاء وتقديم رسالة استثمارية متسقة للسادة المستثمرين عن الشركة لتمكين سهم الشركة من الوصول إلى تقييمه العادل، مع مراقبة وعرض آراء المستثمرين فيما يتعلق بأداء الشركة على الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.

أهداف الإدارة العامة لعلاقات المستثمرين:

- تعزيز التفاعل مع المستثمرين والمحللين الحاليين وتبادل وجهات النظر وزيادة وعيهم حول العوامل الرئيسية المؤثرة على القيمة العادلة للسهم.
- تحقيق أفضل مستوى للشفافية والإفصاح من خلال التواصل المستمر مع السادة المحللين والمستثمرين والبورصة المصرية مع الالتزام الكامل بالقواعد والقوانين المنظمة للإفصاح.
- العمل على استهداف شرائح مختلفة من المستثمرين وذلك بغرض تنويع قاعدة المستثمرين.
- العمل على توضيح أثر القرارات الداخلية للسادة الإدارة التنفيذية على أداء السهم واستعراض اراء المساهمين والمستثمرين حول استراتيجية الشركة وقرارتها مع الإدارة التنفيذية.
- العمل على زيادة التغطية البحثية حول سهم الشركة من خلال توفير كافة العروض التقديمية الافصاحات الدقيقة والتحديث المستمر لاستراتيجية الشركة والمؤشرات المالية بشكل أكثر سلاسة.
- تحقيق الاستفادة الكاملة من وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة لتعزيز الصورة العامة للشركة وتحقيق التواصل الدائم مع المستثمرين من الأفراد.

كما يقوم مسئول علاقات المستثمرين بالشركة بالقيام بالآتي:

- الاشتراك في وضع سياسة الإفصاح المتبعة في الشركة.
- الحفاظ على المستثمرين الحاليين وجذب مستثمرين جدد من خلال توعية السوق بأعمال الشركة وبفرص النمو المستقبلية لها، والتعرف على العوامل التي تؤثر علي ربحتها.
- التواصل مع المحللين والمستثمرين وممثلي الإعلام وتوفير المعلومات المطلوبة لتوضيح أي أخبار.
- تنظيم المعلومات الصادرة عن الشركة طبقاً لقواعد الإفصاح المعمول بها.
- إنشاء ومتابعة قاعدة بيانات المستثمرين سواء من حيث نوعية المستثمر أو موقعه الجغرافي.
- تعريف المستثمرين بالأعضاء الجدد في مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية.
- حضور الفعاليات المختلفة لتمثيل الشركة فيما يخص العروض التقديمية للمستثمرين.
- التواصل مع المستثمرين عبر أدوات الاتصال المختلفة مثل الموقع الالكتروني للشركة والاشتراك في إعداد التقارير الدورية التي يهتم بها المستثمرين الحاليين والمرتقبين.
- إعداد تقرير الإفصاح المطلوب من الشركة وإعداد صفحات علاقات المستثمرين على الموقع الالكتروني للشركة وتحديثها بصفة مستمرة.

أدوات الإفصاح

التقرير السنوي

تقوم الشركة بإعداد التقرير السنوي الخاص بها باللغة الانجليزية وتضعه على الموقع الالكتروني لها، توقفت الشركة عن اعداد التقرير خلال السنوات (٢٠١١-٢٠١٧) وقامت الشركة بإعادة إصدار التقرير السنوي منذ العام ٢٠١٨ ثم توقفت بسبب ظروف وباء كورونا وسوف تعيد إصداره في السنوات المقبلة. تقوم الشركة بنشر عرض تقديمي متكامل بشكل ربع سنوي استعاضة عن التقرير السنوي حتى صدوره على الموقع الرسمي لها.

تقرير مجلس الإدارة

تقوم الشركة بإصدار تقريراً سنوياً طبقاً لما ورد بقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، للعرض على الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية.

تقرير الإفصاح

تقوم الشركة بإعداد التقرير الربع سنوي بشأن الإفصاح عن مجلس الإدارة وهيكل المساهمين تنفيذاً للمادة ٣٠ من قواعد القيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية.

تقرير الاستدامة

لم تصدر الشركة تقرير للاستدامة بشكل مستقل حتى الان ولكنه يعد جزء من التقرير السنوي ولكن هناك ممارسات عديدة للاستدامة تطبقها المصرية للاتصالات مثل:

استدامة صاحب العمل

- تمكين متحدي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة من أن يصبحوا جزءاً من فريق الشركة
- توفير فرص متساوية لكل أعضاء فريق العمل
- توفير فرص التعليم واستدامة التدريب لكل أعضاء فريق العمل

الاستدامة البيئية

- تقديم شراكات استدامة الموردين كلما كان ذلك ممكناً
- الحد من استهلاك المياه
- تحسين استهلاك الطاقة
- إدارة وإعادة تدوير المخلفات
- طابعات مركزية مما يقلل من استخدام الأوراق.
- استخدام اللمبات الموفرة للطاقة LED بدلاً من المصابيح الوهّاجة مما يوفر الطاقة

الاستدامة الاجتماعية

- تشجيع أعضاء فريق العمل على الانخراط في العمل المجتمعي التطوعي
- تنظيم أنشطة من شأنها الحث على التبرع ونشر الوعي بمسئوليتنا تجاه مجتمعنا
- تقديم محاضرات تعليمية وتوعوية داخل مقر الشركة.

الموقع الالكتروني

يوجد موقع إلكتروني يتم تحديثه بشكل دوري وهو موقع الكتروني تفاعلي حيث تقوم الشركة باستقبال اسئلة واستفسارات السادة المساهمين والمحللين الماليين وطلبات الانضمام للقائمة البريدية للشركة من خلال المكان المخصص لذلك بالموقع ويتم الرد على هذه الاستفسارات خلال ٢٤ ساعة.

المواثيق والسياسات

ميثاق الأخلاق والسلوك المهني

تتضمن لائحة شئون العاملين ضمن بنودها ميثاق الاخلاق والسلوك المهني الذي يحتوي على القيم والمبادئ الاساسية التي يجب على العامل ان يعمل في إطارها، حيث تضع لائحة شئون العاملين بالشركة الأسس والقواعد الواجب اتباعها لضمان اتباع السلوك المهني ومراعاة الاخلاق في العمل، حيث توضح حقوق وواجبات العامل والأمور المحظورة والتي قد تعرضه للمسائل القانونية.

سياسة تتابع السلطة Succession Planning

يتم الاختيار والترقي للوظائف العليا والاشرافية في ضوء ضوابط ومحددات لائحة نظام العاملين، وبما يسمح بتتابع السلطة ونقل الخبرات.

يتم وضع سياسات الترقيات والتدرج الوظيفي وفقا لعدة عوامل أهمها نظام الاختبارات من خلال الإعلان عن شروط شغل الوظيفة على صفحة الاتصال الداخلي والبريد الإلكتروني بالشركة ثم يخضع الموظف للاختبارات التحريرية والمقابلة الشخصية أمام لجنة تقييم مكونه من (الموارد البشرية – الجهة الفنية)ويتم إظهار النتائج وترقية الموظف مع حصوله على مزايا وبدلات الوظيفة. مما يحقق الأهداف الاستراتيجية للشركة من خلال اختيار العنصر البشرى المناسب وخلق كوادر بشرية جديدة قادرة على مواكبة سوق مشغل الاتصالات المتكامل وإتاحة الفرصة أمام العاملين بشركات المجموعة للحصول على مزايا مادية وإرساء مبدأ الشفافية بين العاملين بالمجموعة

سياسات الاجور وبرامج الحوافز والمكافئات

يتم وضع سياسات الأجور للعاملين وفقاً للسياسات التي تنظمها لائحة نظام العاملين حيث يتم تقييم الوظيفة داخل جدول الاجور ويتم تحديد قيمة الاجر فى ضوء معايير تسعير الوظيفة بهيكلة الاجور .ويتم إعداد خطط وبرامج للحوافز والمكافئات وفقاً لمعدلات الاداء القياسية وفقا للخطط الممنهجه لتحقيق المستهدف منها. ويتم وضع قيمة البدلات المهنية فى ضوء معايير قياسية موضوعة بعناية ومحددة بلائحة نظام العاملين حيث تختلف قيم البدلات المهنية باختلاف طبيعة كل وظيفة وأهميتها بالهيكل التنظيمي للشركة وترتبط البدلات المهنية النقدية بالعمل القائم به فعلياً.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing

يحق لجميع السادة العاملين او السادة العملاء الابلاغ عن المخالفات او طلب التحقيق في واقعة ما ويختص بالتحقيق قطاع الشئون القانونية ويتم توقيع الجزاء المناسب لكل حالة بداية من الانذار وحتى الفصل من الخدمة وذلك طبقا للائحة الجزاءات التأديبية الخاصة بالعاملين بالشركة المعلنة والمنشورة على الموقع الداخلي الخاص بالعاملين بالشركة.

سياسة تعامل الداخليين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة

يوجد لدي الشركة تعليمات بتعاملات السادة الداخليين بها حيث يتم بصفة دورية ارسال تعليمات للسادة الداخليين بالمواعيد المحظور التعامل خلالها حيث تقوم الشركة بالآتي:

- حظر تعامل أياً من الداخليين والمجموعة المرتبطة بهم على أية أوراق مالية تصدرها الشركة خلال خمسة أيام عمل قبل ويوم عمل بعد نشر أي معلومات جوهرية.
- حظر تعامل أي من المساهمين الذين يملكون ٢٠٪ فأكثر بمفردهم أو من خلال المجموعة المرتبطة بهم إلا بعد إخطار البورصة بذلك قبل التنفيذ.
- حظر تعامل أعضاء مجلس إدارة الشركة أية كانت نسبة مساهمتهم في رأس المال والمسئولين بها أو الأشخاص الذين في إمكانهم الاطلاع على معلومات غير متاحة للغير ويكون لها تأثير على سعر الورقة المالية، شراء أو بيع هذه الأوراق المالية التي تتعلق بها هذه المعلومات.

جدول متابعة تعاملات الداخليين على أسهم الشركة

لا يوجد تعاملات للداخليين للسادة الإدارة التنفيذية والسادة أعضاء مجلس الإدارة.

مساهمة الشركة خلال العام ٢٠٢١ في مجال المسئولية المجتمعية:

تولي الشركة المصرية للاتصالات من خلال دورها الرائد كأول مشغل اتصالات متكامل في مصر اهتماماً كبيراً بالمجتمع، لذا فإن رؤيتنا للاستدامة والمسئولية المجتمعية تهدف إلى استخدام خدماتنا في إثراء حياة الأفراد وتحفيز التنمية البشرية، حيث نثق بقوة في تقنيات خدمات الاتصالات في تمكين المجتمع من تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.

ترتكز الاستراتيجية التي تنتهجها الشركة على تحقيق فوائد طويلة الأمد للوطن تنسجم مع العديد من أهداف التنمية المستدامة ومع رؤية الدولة ٢٠٣٠، مما يخلق أثراً إيجابياً على المجتمع في مجالات متعددة مثل التعليم والتدريب، وتنمية المجتمع، والرعاية الصحية. ومن خلال المسئولية المجتمعية تولى الشركة اهتماما للفئات الأولى بالرعاية والتي تشمل الفقراء، وذوي الاحتياجات الخاصة، والمرأة المعيلة والشباب، كما نولي عناية واهتمام كبيرين بموظفينا إيمانا منا بأنهم من أثمن أصولنا حيث يتم إعداد برامج متخصصة لدعم احتياجات العاملين كما يتم إشراكهم في صناعة القرار وفى مختلف المبادرات والأنشطة الاجتماعية.

كما نؤمن بأن المسئولية المجتمعية من أهم الواجبات الواقعة على عاتق الشركات والمؤسسات الوطنية، وهي التزام مستمر من تلك المؤسسات بتطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع وذلك من خلال المساهمة في توفير الخدمات المتنوعة .

قامت الشركة بالعديد من المبادرات خلال عام٢٠٢١ وهي:

محور تطويع خدمات الاتصالات والإنترنت لخدمة المجتمع

يهدف هذا المحور إلى توظيف الخدمات التي تقدمها الشركة وتطويعها لتطوير المجتمع المصري بما يتوافق مع استراتيجية "مصر الرقمية". وفي هذا الإطار، تم تحقيق الإنجازات التالية:

- دعم مستشفى سرطان الأطفال ٥٧٣٥٧
- دعم مستشفى بهية للكشف المبكر وعلاج سرطان الثدي
- دعم مستشفى الناس للأطفال
- دعم مستشفى أهل مصر
- دعم مستشفى أبوالريش الياباني
- توفير خدمات تكنولوجية لذوي القدرات الخاصة بمنافذ المصرية للاتصالات
- مشروع العلاج عن بعد بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- استضافة موقع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للأشخاص ذوي الإعاقة – تمكين
- دعم مبادرة ١٠٠ مليون صحة

محور الصحة

يهدف إلى توفير خدمات صحية عالية الجودة للمواطنين غير القادرين. بالإضافة إلى رفع كفاءة المنشآت الصحية التي توفر خدماتها بالمجان للمواطنين.

محور التعليم وتمكين الشباب

يهدف إلى تطوير القدرات والكفاءات والمؤهلات لدى الأفراد بما يتناسب مع سوق العمل. وتركز الشركة في محور التعليم والتدريب بشكل خاص على تأهيل الشباب للقيادة بهدف إنشاء قاعدة شبابية من الكفاءات القادرة على تولّي المسؤولية واستكمال بناء المجتمع. في هذا الإطار، أطلقت الشركة عدد من المبادرات على النحو التالي:

- مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- دعم طلاب مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا (السنة النهائية–المرحلة الأخيرة
- إطلاق أول منصة للأنشطة الطلابية (Youth League
- دعم برنامج القادة (Leadership Program)
- دعم برنامج هي تقود™"She Leads"
- دعم المرحلة الأخيرة من مشروع ترميم قصر السلطان حسين وتحويله إلى حاضنة إبداع وريادة أعمال للشباب.

محور دمج وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة

يهدف إلى دمج ذوي القدرات الخاصة في المجتمع المصري وتحسين نوعية الحياة. وقد تم تحقيق الإنجازات التالية:

- رعاية الاولمبياد الخاص المصري

محور تنمية المجتمع

يهدف إلى الوصول للفئات الأكثر احتياجًا في أنحاء الجمهورية للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة. وتم تحقيق ما يلي:

دعم وتمكين الأسر المنتجة: نجحت المبادرة فيما يلي:

- إقامة سلسة معارض ديارنا تحت رعاية الشركة المصرية للاتصالات كراعي رئيسي والتي بلغت حوالي ٩ معارض على مستوى المحافظات المختلفة والتي تضم أكثر من ٣٠٠٠ عارض
- تم التدريب الفعلي لعدد ٥٥٠ من موظفي الديوان العام لوزارة التضامن الاجتماعي وكذلك تدريب عدد ٢٤١ من ذوي القدرات الخاصة، ليصبح إجمالي عدد المتدربين منذ بدء تنفيذ البروتوكول وحتى تاريخه ٧٩١ متدرب
- جاري العمل على إنشاء وإطلاق منصة تسويقية إلكترونية لعرض وبيع المنتجات لصالح الأسر المنتجة وذلك بعد الانتهاء من كافة التعاقدات واللوجستيات الخاصة بالمنصة
- تم تصميم التصور المبدئي لحملة إعلامية حول الأسر البديلة لتغيير ثقافة المجتمع عن مفهوم الأسر البديلة وتم الانتهاء من تصميم الخطة التسويقية لها وجار تحديد موعد إطلاقها على القنوات الإعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي المختلفة وفقا لرؤية معالي وزير التضامن الاجتماعي

ماجد ابراهيم عثمان

رئيس مجلس الإدارة

دكتور / ماجد عثمان

القاهرة في ٢٦ مارس ٢٠٢٢

تقرير تأكد مناسب "مرفق"